

أثر الحصيلة الجبائية على النمو الاقتصادي في الجزائر -دراسة قياسية للفترة 1993-2020

The impact of tax revenues on economic growth in Algeria - an econometric study for the period 1993-2020

مباركي سناء¹، طالب محمد الأمين وليد²¹ جامعة العربي بن مهيدي ام البواقي، الجزائر، مخبر المحاسبة والمالية والجبائية والتأمين، sanaa.mebarki@univ-oeb.dz² جامعة العربي بن مهيدي ام البواقي، الجزائر، مخبر المحاسبة والمالية والجبائية والتأمين، taleb.oulid@univ-oeb.dz

تاريخ النشر: 2025/04/28

تاريخ القبول: 2025/04/12

تاريخ الاستلام: 2025/01/16

ملخص: تستهدف هذه الورقة البحثية قياس العلاقة بين النمو الاقتصادي في الجزائر وحصيلة إيرادات الجبائية العادية والبتروولية خلال الفترة 1993-2020، اعتمادا على نموذج الانحدار الخطي المتعدد. وقد أفضت هذه الدراسة لوجود أثر إيجابي لإيرادات الجبائية البتروولية والعادية على الناتج المحلي الإجمالي مما يؤكد وجود علاقة طردية وبالتالي يمكن القول ان حصيلة الجبائية العادية والبتروولية تسهم في دعم النمو الاقتصادي. كلمات مفتاحية: الجبائية، التحصيل الجبائي، الجبائية العادية والبتروولية، الناتج المحلي الإجمالي، النمو الاقتصادي.

تصنيفات JEL : H2 ; O11

Abstract: This research paper aims to measure the relationship between economic growth in Algeria and the revenues from ordinary and petroleum taxation during the period 1993–2020, relying on a multiple linear regression model.

The study concluded that there is a positive impact of petroleum and ordinary tax revenues on the Gross Domestic Product (GDP), confirming the existence of a direct relationship. Therefore, it can be said that revenues from ordinary and petroleum taxation contribute to supporting economic growth

Keywords: taxation, tax collection, ordinary and petroleum taxation, GDP, economic growth.

Jel Classification Codes : H2 ; O11

1 مقدمة

حظيت مسألة العلاقة بين الجباية والنمو الاقتصادي باهتمام واسع من قبل الباحثين والاقتصاديين وصناع القرار، على اختلاف توجهاتهم الأيديولوجية. ويرجع ذلك إلى الدور المحوري الذي تلعبه الحصيلة الجبائية كإحدى أهم وسائل تمويل الخزينة العامة للدولة، حيث تُعد أداة فعالة لضخ الأموال لدعم النمو الاقتصادي من خلال تنفيذ برامج التنمية والإنعاش الاقتصادي، وتحفيز الاستثمار، وتقليص معدلات البطالة، وزيادة مستوى الدخل الفردي، وغيرها من الأهداف التنموية.

ومن هذا المنطلق، يمكن القول ان الحصيلة الجبائية تشكل مصدراً دائماً للإيرادات التي تعتمد عليها الدولة للتحكم في مجريات الحياة الاقتصادية، بما يحقق التوازن الاقتصادي ويعزز مسار النمو المتصاعد. وبالتالي، تُدرج الحصيلة الجبائية ضمن إطار سياسة اقتصادية شاملة ومتكاملة.

وتعتبر الجزائر أحد الدول النامية والتي سعت لتحقيق النمو الاقتصادي، من خلال قيام العديد من برامج النمو والانعاش الاقتصادي. حيث عرفت خمس برامج تنموية خلال الفترة 2000 الى 2019، والتي تستدعي توفير إيرادات دائمة تضمن تغطية نفقات وحاجة هذه البرامج التنموية. ولضمان فعالية الجباية في توفير الإيرادات سعت الجزائر بالعديد من الإصلاحات الجبائية منذ 1992 وذلك تفادياً لعيوب النظام الفارط "الاقتصاد المغلق"، والذي لا يستجيب لمتطلبات النمو والتغير في النظام الاقتصادي المعروف بـ "الاقتصاد المفتوح".

وانطلاقاً من هذا المفهوم، تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على أبعاد العلاقة بين الجباية والنمو الاقتصادي، سواء من المنظور الكيفي أو الكمي، واستكشاف طبيعة الارتباط بينهما من خلال معالجة الإشكالية التالية:

إشكالية الدراسة: من أجل الإحاطة بجوانب الموضوع كافة، تم صياغة السؤال الرئيسي التالي: كيف تؤثر حصيلة الجباية العادية والبترولية على النمو الاقتصادي كميًا في الجزائر خلال الفترة 1993-2020؟

وللإجابة عن هذا السؤال الرئيسي، تم اشتقاق مجموعة من التساؤلات الفرعية على النحو الآتي:

- هل توجد علاقة بين الحصة الجبائية والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1993-2020؟
- أيهما يُعد أكثر تأثيراً على النمو الاقتصادي: إيرادات الجبائية البترولية أم الجبائية العادية؟

وبناء على الطرح أعلاه يمكن عرض الفرضيات التالية:

- يوجد أثر موجب ذو دلالة احصائية لإيرادات حصة الجبائية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1993-2020؛
- يستجيب النمو الاقتصادي لإيرادات الجبائية البترولية أكثر من استجابته لإيرادات الجبائية العادية؛
- ✓ **أهداف الدراسة:** تهدف الدراسة لعرض ودراسة تطور متغيرات الدراسة لتحديد العلاقة بين الحصة الجبائية كأهم مصدر للإيرادات بالجزائر والنمو الاقتصادي خلال الفترة 1993-1990، مما يساعد متخذي القرار والباحثين للإفادة من موضوع الدراسة.
- ✓ **منهجية الدراسة:** للإجابة عن إشكالية الدراسة، والوصول إلى نتائج ذات دلالة وصلة للتحقق من الفرضيات وتثري الموضوع، اعتمدنا في دراستنا على المناهج التالية:
 - المنهج الوصفي الاستنباطي: استخدم لإحاطة الإطار النظري لمتغيرات الدراسة بشكل شامل ومنهجي.
 - القياس والتحليل: تم تطبيقه لدراسة الجانب التطبيقي باستخدام الأساليب الإحصائية والقياسية، مع الاعتماد على برنامج Eviews لتحليل البيانات. الهدف كان تحديد تأثير التحصيل الجبائي على النمو الاقتصادي، واستخلاص النتائج، واختبار الفرضيات المطروحة للإجابة على الإشكالية.
 - دراسة الحالة: اعتمد هذا المنهج لاستكشاف العلاقة السببية بين حصة الجبائية العادية والبترولية مع النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة من 1993 إلى 2020.
- ✓ **الدراسات السابقة:**

- دراسة (يعقوب مُجد) بعنوان: **The Effects of Tax Revenue on Economic Growth in Algeria**، مقال منشور بمجلة دراسات اقتصادية، جامعة زيان عاشور - الجلفة، المجلد 16 العدد 01 (2022).

استهدفت هذه الدراسة اظهار أثر التحكم في الإيرادات الضريبية أثناء عملية التحري الاقتصادي على الاستدامة والنمو الاقتصادي، وقد توصلت الى ما يلي:

- التحكم في الإيرادات الضريبية ليس له تأثير على النمو الاقتصادي بالجزائر.
- دراسة (نقال فاطمة، هوارى سفيان) الموسومة بأثر السياسة الضريبية على النمو الاقتصادي في الجزائر (1990-2019) دراسة قياسية، مجلة الاستراتيجية والتنمية، المجلد: 11، العدد: 04 (جويلية: 2021).

استهدفت الدراسة التطرق للكشف عن أثر السياسة الضريبية كسياسة مالية على النمو الاقتصادي بالجزائر خلال فترة الدراسة باعتماد طريقة المربعات الصغرى. وتم التوصل لما يلي:

- وجود أثر للسياسة الجبائية في تحقيق النمو الاقتصادي من خلال الجباية البترولية؛
- عدم تأثير النمو الاقتصادي بالجباية العادية؛
- دراسة (لحول إبراهيم، بومدين حسين) بعنوان: أثر السياسة الجبائية على النمو الاقتصادي في الجزائر - دراسة قياسية 1990-2017. أطروحة دكتوراه، تخصص: اختصاص المالية العامة، جامعة أبي بكر بن قايد: تلمسان

تناولت هذه الدراسة تحليل العلاقة طويلة المدى بين النمو الاقتصادي والسياسة الضريبية باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الموزعة (ARDL) خلال الفترة 1990-2017. وجاءت النتائج على النحو التالي :

- أثر معنوي موجب ذو دلالة احصائية للنفقات الجبائية، والجباية البترولية، ورأس المال المادي على نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي؛

- أثر معنوي سالب لإيرادات الجباية العادية على نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي مما يؤكد العلاقة العكسية.

2 التأطير النظري لمتغيرات الدراسة

2.2 المقاربة النظرية للتحصيل الجبائي والجباية

تمثل الحصيلة الجبائية مورد أساسي بإيرادات الدولة والركيزة لتوجيه نفقاتها، وللوصول لأبعاد التحصيل الجبائي لا بد من التطرق للمفاهيم الخاصة به.

أ. مفهوم الجباية والتحصيل الجبائي والفرق بينهما:

الجباية: "تُعبّر عن كافة الوسائل التي تعتمد عليها الدولة، سواء كانت عينية، معنوية، مالية، أو بشرية (تنظيمية)، لتحصيل الضرائب والرسوم المستحقة من الأفراد المكلفين لصالح الدولة. وتشكل هذه الإيرادات مصدرًا أساسيًا لتمويل النفقات العامة وتلبية الاحتياجات المشتركة" (الحري، 2012، صفحة 24).

التحصيل الجبائي: "يُقصد به العمليات والإجراءات التي يتم من خلالها تحويل الالتزامات الضريبية من ذمة المكلف إلى الخزينة العامة، وذلك وفقًا للأنظمة والقوانين الضريبية المعمول بها" (محزري، 2008، صفحة 156).

وبالتالي فالتحصيل الجبائي يمثل جزء من العمليات الجبائية والمتمثلة في التسيير والرقابة والتنظيم والتحصيل.

ب. مكونات الحصيلة الجبائية

إيرادات الجباية العادية: تضم مساهمات لهدف تحقيق منفعة عامة "الضرائب المباشرة"، أو عامة وخاصة "الضرائب غير المباشرة" وتشمل:

- الضريبة: "فريضة الزامية نقديها يلتزم المكلف بأدائها حين انطباق الشروط بشكل نهائي ودون مقابل" (عثمان، 1998، صفحة 77).

- الرسم: "اقتطاع نقدي يدفع من الأفراد مقابل الانتفاع من خدمة معينة للدولة أو أحد الجماعات المحلية" (الحجازي، 2000، صفحة 26)..

- الإتاوة: " مبلغ يتولد نتيجة اداء خدمة ذات مصلحة عامة لفئة من المواطنين حيث يعود بنفعة خاصة على هذه الفئة" (بوزيدة، 2007، صفحة 17).
- الثمن العام: "كل مقابل يدفع للدولة من قبل المنتفعين بخدمة أو سلعة معينة مثل تذاكر النقل، فواتير الهاتف والاتصالات... الخ (الحجازي، 2000، صفحة 25).
- ايرادات الجباية الغير عادية" البترولية": تمثل الفرائض الالزامية على البترول أي كل الاقتطاعات من قطاع المحروقات.

2.2 المقاربة النظرية للنمو الاقتصادي

يختلف المفهوم العملي للنمو الاقتصادي بين الدول النامية والمتقدمة حيث أن المتقدمة تنتهز فرص النمو اما النامية فلا زالت تسعى للخروج من دائرة الفقر والتخلف بالبحث عن محددات وعوامل النمو.

أ. مفهوم النمو الاقتصادي

يتمثل في "الزيادة في الناتج الإجمالي المحلي أي الدخل الوطني الإجمالي بما يسهم في رفع متوسط حصة الفرد من الدخل الحقيقي".

حيث أن الناتج المحلي الإجمالي يمثل مقياس لإجمالي القيمة النقدية لجميع السلع والخدمات النهائية التي يتم إنتاجها داخل حدود بلد معين خلال فترة زمنية محددة (عادة سنة واحدة). ويُستخدم كأحد أهم المؤشرات الاقتصادية لقياس أداء الاقتصاد الوطني ومستوى النمو الاقتصادي. (القريشي، 2017، صفحة 29).

ب. أنواع النمو الاقتصادي

يتميز الاقتصاديون بين الأنواع التالية:

- النمو العابر: يتولد عن عوامل خارجية ويندرج زوالها مثل تأثير أسعار الذهب البترول.
- النمو التلقائي: ينتج تلقائيا دون تدخل حكومي أو مخطط مسبق له.
- النمو المخطط: يعرف بالتخطيط القومي الشامل، يتولد نتيجة للتخطيط لتحقيقه بعد الدراسة الشاملة لموارد ومتطلبات المجتمع من قبل الحكومة (حمدان، 2009، الصفحات 8-9).

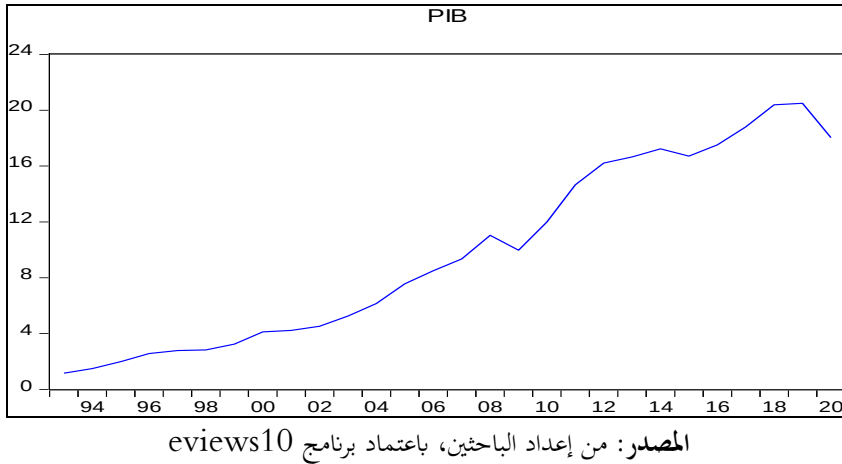
3 التحليل الاحصائي للحصيلة الجبائية والنمو الاقتصادي بالجزائر

بعد التطرق للجانب النظري للدراسة لابد من قراءة احصائية وتحليلية لتطور الحصيلة الجبائية والنمو الاقتصادي "اجمالي الناتج المحلي بالجزائر".

3.2 تطور النمو الاقتصادي في الجزائر

شهد النمو الاقتصادي في الجزائر تطوراً ملحوظاً خلال الفترة 1993-2020 مقارنة بالفترة منذ الاستقلال. ومع ذلك تأثرت معدلات النمو الاقتصادي بشكل سلبي بفعل الأزمات، سواء على المستوى العالمي أو المحلي. ويمكن تلخيص أبرز التحديات التي واجهها الاقتصاد الوطني من خلال دراسة التغيرات في الناتج المحلي الإجمالي على النحو

الشكل1: تطور الناتج الداخلي الإجمالي للجزائر خلال الفترة 1993-2020



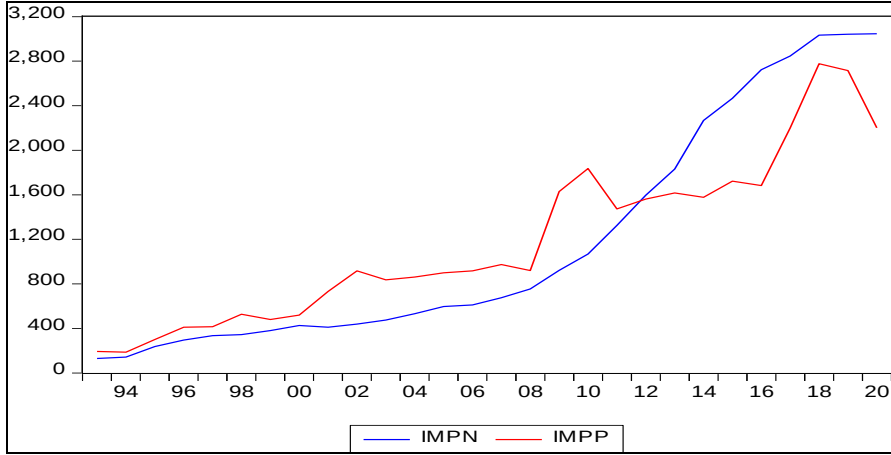
من الشكل أعلاه:

نلاحظ انخفاض معدلات النمو الاقتصادي خلال الفترة 1993-1994، نتيجة التوترات الأمنية التي مرت بها البلاد. ليشهد هذا الأخير ارتفاعاً ملحوظاً بمعدل 3.2% إلى غاية سنة 2003، نتيجة ارتفاع أسعار المحروقات. لينخفض سنة 2008 بمعدل 2.8% نتيجة أزمة الرهن العقاري، والتي أدت لتدهور عام في الأسعار بما فيها أسعار النفط، والذي يمثل مصدر أساسي للإيرادات بالجزائر في ظل اقتصاد الريع. ثم يستعيد عافيته للوصول لـ 4.1% سنة 2016 مع الاستمرار في الارتفاع إلى غاية ظهور وباء كوفيد-19.

3.3 تطور الإيرادات الجبائية

تتألف حصيلة الجبائية في الجزائر من عنصرين رئيسيين: الجبائية العادية والجبائية البترولية، حيث عرفت الجبائية البترولية تطورات ملحوظة تأثرت بالظروف الاقتصادية السائدة. وفيما يلي استعراض لتطور هذه الإيرادات خلال الفترة 1993-2020، كما يوضحه الشكل الموالي:

الشكل 2: تطور إيرادات الجبائية العادية والبترولية في الجزائر.



المصدر: من إعداد الباحثين، باعتماد على مخرجات برنامج eviews10

من الملحق والشكل أعلاه:

يتضح الارتفاع المستمر في إجمالي الإيرادات الجبائية نتيجة التأثير الإيجابي لإجراءات التحصيل الجبائي، حيث استمر هذا الاتجاه التصاعدي حتى عام 1998 حيث شهدت انخفاض ملحوظ. ثم عادت الإيرادات إلى نسق تصاعدي، لكنها شهدت انخفاضاً في عام 2019 بسبب ظهور جائحة كورونا، وتفاقمت تداعياتها في عام 2020، مما أدى إلى مزيد من التراجع.

بالنسبة لإيرادات الجبائية العادية والجبائية البترولية، كانت الأخيرة تمثل المساهمة الأكبر في إجمالي الإيرادات الجبائية خلال الفترة الممتدة بين 1993 و 2011، حيث تجاوزت نسبتها 52%، وذلك بفضل الارتفاع المستمر في أسعار البترول. هذا الارتفاع ساهم في زيادة مداخيل الدولة من الجبائية البترولية، حيث وصل سعر البرميل إلى 110 دولارات في عام 2011 بعد أن شهد انخفاضاً في عام 2008 بسبب الأزمة العالمية. عادت الأسعار إلى الصعود حتى عام 2012، لكنها بدأت بالتراجع نتيجة تأثر

أسواق النفط بانخفاض نمو اقتصادات الدول الكبرى مثل الصين والولايات المتحدة الأمريكية، مما تسبب في فائض قدره 2 مليون برميل في السوق النفطية، وبالتالي انخفضت أسعار النفط وانعكس ذلك على الإيرادات الجبائية البترولية.

نتيجة لذلك، أصبحت الجباية العادية تحتل الصدارة، ولم تتأثر الإيرادات الجبائية الإجمالية بشكل كبير بتراجع إيرادات الجباية البترولية، نظرا للإصلاحات التي تبنتها الحكومة لزيادة إيرادات الجباية العادية كمحاولة للتخلص من التبعية النفطية لتفادي ازمت النفطية.

4 العرض القياسي التحليلي لأثر حصيلة الجباية العادية والبترولية على النمو الاقتصادي بالجزائر

لقياس أثر الحصيلة الجبائية البترولية والعادية على النمو الاقتصادي خلال فترة الدراسة بالجزائر سيتم تبني نموذج الانحدار الخطي لعرض العلاقة السببية والارتباط بين متغيرات الدراسة بالاعتماد على برنامج Eviews10 والمتمثلة في:

4.2 متغيرات الدراسة

المتغيرات	الترميز بالنموذج	بيان المتغير	وحدة القياس
المتغيرات المستقلة	إيرادات الجباية البترولية	IMP _N	مليار دج
	إيرادات الجباية العادية	IMP _P	
المتغير التابع	اجمالي الناتج المحلي	PIB	تريليون دج

وقد تم اعتماد الخطوات التالية لتحليل النموذج:

- الوصف الإحصائي لمتغيرات الدراسة
- التوقعات النظرية للمعاملات
- تقدير النموذج المستخدم في الدراسة
- تحليل دلالة النموذج والمعاملات
- اختبارات صلاحية النموذج وموثوقيته
- التوزيع الطبيعي "والذي يقوم على الفرضيات التالية":

H0: البواقي تخضع للتوزيع الطبيعي

H1: البواقي لا تتبع التوزيع الطبيعي

■ الارتباط الذاتي "بين الأخطاء العشوائية: والذي يقوم على الفرضيات التالية":

H0 : لا يوجد ارتباط ذاتي للأخطاء العشوائية

H1: يوجد ارتباط ذاتي للأخطاء العشوائية

■ ثبات التباين "والذي يقوم على الفرضيات التالية":

H0: ثبات التباين

H1: وجود مشكلة اختلاف التباين

- التفسير القياسي والاقتصادي "النتائج ومناقشتها"

4.3 التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة

سنقوم من خلال الجدول أدناه بتوضيح التحليل الإحصائي الوصفي لمتغيرات النموذج:

الجدول 1: الإحصاءات الوصفية للبيانات

	PIB	IMPN	IMPP	
Mean	9.836786	153.2330	1.181393	المتوسط
Median	8.925000	0.715450	0.918300	الوسيط
Maximum	20.50000	4258.000	2.776200	القيمة العليا
Minimum	1.170000	0.129500	0.186800	القيمة الدنيا
Std. Dev.	6.626053	804.4594	0.739175	الانحراف المعياري
Skewness	0.230861	5.003689	0.555869	الالتواء
Kurtosis	1.528607	26.03695	2.386226	التفرطح
Jarque-Bera	2.774549	735.9903	1.881461	
Probability	0.249755	0.000000	0.390343	الاحتمالية
Sum	275.4300	4290.525	33.07900	المشاهدات
Sum Sq. Dev.	1185.424	17473181	14.75226	المتوسط
Observations	28	28	28	الوسيط

المصدر: من إعداد الباحثين، باعتماد مخرجات برنامج eviews10

من الجدول أعلاه يتضح ان:

الجباية العادية متذبذبة جداً، مما قد يشير إلى:

- تأثير الإصلاحات الضريبية التي قد تؤدي إلى قفزات في الإيرادات في بعض الفترات؛
- تقلب النشاط الاقتصادي الذي يؤثر على التحصيل الجبائي؛
- ضعف الامتثال الضريبي في بعض الفترات أو القطاعات.

الجباية البترولية أكثر استقراراً نسبياً، مما قد يعني:

- لارتباطها بأسعار النفط التي قد تكون مستقرة في بعض الفترات
- استقرار الإنتاج البترولي مقارنة بالعوامل المؤثرة على الجباية العادية.

العلاقة بين PIB والجباية العادية والبترولية:

- إذا كان PIB مرتفعاً وكان تحصيل الجباية العادية منخفضاً، فقد يشير ذلك إلى ضعف النظام الجبائي أو وجود إعفاءات ضريبية واسعة.
- إذا كانت الجباية البترولية هي المصدر الرئيسي للإيرادات، فهذا يعني أن الاقتصاد يعتمد بشكل كبير على الربح النفطي، مما قد يكون خطراً عند انخفاض أسعار النفط.
- عدم الاستقرار في الجباية العادية قد يعكس ضعف التنوع الاقتصادي، حيث يعتمد التحصيل الجبائي على عدد قليل من الأنشطة الاقتصادية.

4.4 التوقعات النظرية للمعلّمات

وفقاً للوضع السائد بالجزائر فإن الاقتصاد ريعي وبالتالي يعتمد على الإيرادات النفطية في تمويل خزينته بشكل أكبر من باقي مصادر الإيرادات، ومنه فالحصيلة الجبائية تأثر على الناتج المحلي الإجمالي كمقياس للنمو مع الإشارة أن للجباية البترولية الأثر الأكبر.

4.5 تحديد نموذج الدراسة وتقديره

بعد التأكد من استقرارية المتغيرات عند المستوى يمكن اعتماد نموذج الانحدار المتعدد لتقدير العلاقة بين كل من الناتج المحلي الإجمالي كمتغير مستقل وإيرادات الجباية العادية والبترولية كمتغيرات تابعة ثم دراسة معنوية النموذج والمعلم.

أ. اختبار وتقدير نموذج الدراسة

اعتمادا على متغيرات الدراسة والبيانات الخاصة بها وتحليلها من خلال نموذج الانحدار الخطي المتعدد يمكن حصر علاقة الانحدار بين متغيرات الدراسة من خلال الجدول التالي:

الجدول 2: تقدير العلاقة الانحدارية المتعددة لمتغيرات الدراسة

Dependent Variable: LOGPIB				
Method: Least Squares				
Date: 12/26/24 Time: 17:38				
Sample: 1993 2020				
Included observations: 28				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	2.130256	0.039995	53.26341	0.0000
LOGIMPN	0.438241	0.119727	3.660347	0.0012
LOGIMPP	0.592052	0.153256	3.863155	0.0007
R-squared	0.959789	Mean dependent var		1.982862
Adjusted R-squared	0.956572	S.D. dependent var		0.872680
S.E. of regression	0.181861	Akaike info criterion		-
Sum squared resid	0.826832	Schwarz criterion		-
Log likelihood	9.582736	Hannan-Quinn criter.		-
F-statistic	298.3614	Durbin-Watson stat		0.788176
Prob(F-statistic)	0.000000			

المصدر: مخرجات برنامج eviews10

من خلال الجدول أعلاه فإن معادلة الانحدار تأخذ الشكل التالي:

$$\text{LOGGDP} = C(1) + C(2)*\text{LOGIMPN} + C(3)*\text{LOGIMPP} + \varepsilon$$

حيث أن: $c1$: الحد الثابت، $C2$ و $C3$: معاملات النموذج

وبعد التحليل القياسي للمتغيرات نحصل على المعادلة التالية:

$$\text{LOGPIB} = 2.130256 + 0.438241C(2) + 0.592052C(3) + \varepsilon$$

$$\text{Adj } r\text{-sq} = 0.64 \quad \text{Dow} = 0.79 \quad p = 0.000000$$

ب. معنوية النموذج والمعالم

تشير النتائج إلى أن قيمة معامل التحديد المصحح تبلغ 0.96، وهي قريبة من الواحد. هذا يدل على أن

المتغيرات المستقلة IMPN وIMPP تُفسر المتغير التابع PIB بنسبة مرتفعة تقارب 96%، في حين تعزى النسبة المتبقية (4%) إلى تأثير متغيرات أخرى غير مدرجة في النموذج. أما بالنسبة لاختبار معنوية النموذج، فقد كانت القيمة الاحتمالية (Prob (F-statistic) تساوي 0.0000، مما يشير إلى أن النموذج مقبول إحصائياً، نظراً لأن القيمة الاحتمالية أقل من مستوى الدلالة 5%.

معنوية المعالم: أظهرت النتائج أن إيرادات الجباية البترولية معنوية بقيمة احتمالية (0.0007) أقل من 5% مما يؤكد وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بمعلمة موجبة مما يؤكد العلاقة الطردية بين إيرادات الجباية البترولية والنمو الاقتصادي، فيما أظهرت إيرادات الجباية العادية وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بقيمة احتمالية (0.0012) أقل من معنوية 5% بمعلمة موجبة تؤكد الأثر الإيجابي لإيرادات الجباية العادية على الناتج المحلي الإجمالي وبالتالي فإنها تدعم النمو الاقتصادي.

ت. التفسير الاقتصادي

تعكس النتائج المستخرجة من النموذج العلاقة بين حصيلة الإيرادات الجبائية (العادية والبترولية) والناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة المدروسة. ويظهر من خلال قيمة المعلمات أن هناك تأثيراً إيجابياً لكل من الجباية البترولية والعادية على النمو الاقتصادي، لكن بدرجات متفاوتة.

تشير قيمة المعلمة الخاصة بالجبائية البترولية ($IMPP = 0.438$) إلى أن زيادة الإيرادات الجبائية البترولية تساهم في ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي، حيث أن القيمة الاحتمالية (0.0007) أقل من 5%، مما يدل على معنوية التأثير إحصائياً. يعكس هذا الاعتماد الكبير للاقتصاد الجزائري على الجباية البترولية كمصدر رئيسي لتمويل الميزانية العامة، وهو ما يجعله عرضة لتقلبات أسعار النفط العالمية.

أما بالنسبة للجبائية العادية، فتظهر نتائج النموذج أن معامل تأثيرها على الناتج المحلي الإجمالي ($IMP_N = 0.592$) أكبر من تأثير الجباية البترولية، مع قيمة احتمالية (0.0012) أقل من 5%، مما يؤكد معنوية التأثير. وهذا يدل على أن الجباية العادية يمكن أن تلعب دوراً أكبر في دعم الاقتصاد، لكنها لا تزال غير مستغلة بالشكل الكافي مقارنة بالإيرادات البترولية.

من جهة أخرى، يعكس معامل الارتباط (0.96) وجود علاقة قوية جداً بين الحصيلة الجبائية والنتائج المحلي الإجمالي، مما يعني أن الإيرادات الجبائية بنوعيتها تؤثر بشكل كبير على أداء الاقتصاد الوطني. وبناءً على ذلك، يتضح أن النمو الاقتصادي في الجزائر لا يزال مرتبطاً إلى حد كبير بالحصيلة الجبائية، خاصة الجباية البترولية، وهو ما يستدعي ضرورة تعزيز الجباية العادية عبر توسيع القاعدة الضريبية، تحسين كفاءة التحصيل، والحد من التهرب الضريبي. هذا التوجه سيساهم في ضمان استدامة الموارد المالية للدولة وتقليل المخاطر المرتبطة بتقلبات أسعار النفط.

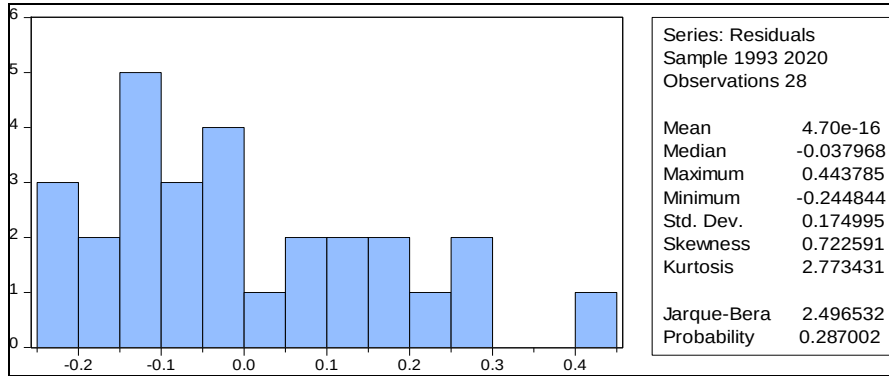
4.6 اختبارات صحة النموذج

للتحقق من صحة النموذج وضمان خلوه من المشكلات القياسية، سنعمد على إجراء الاختبارات التالية:

أ. اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي "للأخطاء العشوائية"

ويمكن عرض اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي من خلال الشكل الموالي:

الشكل 3: اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي "للأخطاء العشوائية"



المصدر: مخرجات برنامج eviews10

يتضح من خلال الإحصائيات والشكل أن:

تشير قيمة اختبار Jarque-Bera البالغة 2.50 مع احتمال قدره 28%، وهو أكبر من

مستوى الدلالة 5%، إلى قبول الفرضية العدمية. وبالتالي يمكن القول أن البواقي تتبع التوزيع الطبيعي.

ب. اختبار الارتباط الذاتي والجزئي بين الأخطاء العشوائية

تم تحليل الارتباط الذاتي للبقايا من خلال اختبار correlogram Q-statistics وأظهرت النتائج مايلي:

الجدول 3: اختبار الارتباط الذاتي والجزئي بين الأخطاء العشوائية

Date: 12/26/24 Time: 17:59
Sample: 1993 2020
Included observations: 28

Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob	
. ****	. ****	1	0.577	0.577	10.341	0.001
. **.	. .	2	0.313	-0.029	13.507	0.001
. **.	. *.	3	0.226	0.085	15.220	0.002
. .	. *.	4	0.069	-0.136	15.386	0.004
. .	. *.	5	0.047	0.080	15.467	0.009
. .	. *.	6	-0.024	-0.114	15.489	0.017
. *.	. .	7	-0.110	-0.063	15.974	0.025
. *.	. *.	8	-0.139	-0.066	16.787	0.032
. **.	. **.	9	-0.319	-0.285	21.296	0.011
. ***.	. *.	10	-0.428	-0.172	29.842	0.001
. **.	. .	11	-0.341	0.014	35.578	0.000
. ***.	. **.	12	-0.385	-0.211	43.374	0.000

المصدر: من إعداد الباحثين، باعتماد برنامج eviews10

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه أن p-prob بكل الفجوات أقل من القيمة المعنوية 5% وبالتالي فإننا نقبل الفرض العدمي مما يفيد بعدم وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء العشوائية.

ت. اختبار تجانس التباين

الجدول الموالي يوضح نتائج اختبار ثبات التباين

الجدول 4: اختبار تجانس التباين

Heteroskedasticity Test: ARCH			
F-statistic	2.070477	Prob. F(1,25)	0.1626
Obs*R-squared	2.065086	Prob. Chi-Square(1)	0.1507

المصدر: من إعداد الباحثين، باعتماد مخرجات برنامج eviews10

كما سبق فإن p-value للقيم الاحصائية للاختبار التجانس ARCH أكبر من القيمة المعنوية 5% ومنه فإننا نقبل الفرض الصفري الذي يقضي بتجانس التباين أي عدم وجود مشكلة اختلاف التباين.

مما سبق من الاختبارات يمكن قبول النموذج احصائيا والفول ان النموذج يخضع للتوزيع الطبيعي.

خلاصة: النتائج ومناقشتها

المتغيرات	القيمة الاحتمالية	قيمة المعلمة	معامل الارتباط
مخرجات نموذج الانحدار الخطي المتعدد- للعلاقة بين حصيلة إيرادات الجباية العادية والجبابة البترولية والناتج المحلي الإجمالي -			
IMPP	0.0007	0.438241	0.96
IMPV	0.0012	0.592052	

بعد التحليل القياسي والاحصائي للدراسة يمكن الوصول الى انها افضت لما يلي:

أ. التفسير القياسي

معامل التحديد المصحح: بلغت قيمته 0.96، مما يشير إلى أن المتغيرات المستقلة (IMPV)
 (IMPP) تفسر 96% من التغيرات في الناتج المحلي الإجمالي (PIB)، بينما تعود 4% إلى عوامل
 أخرى غير مدرجة في النموذج.

اختبار معنوية النموذج: القيمة الاحتمالية (Prob(F-statistic = 0.0000) أقل من 5%، مما
 يدل على أن النموذج مقبول إحصائياً.

معنوية المعامل:

- الجباية البترولية: ذات تأثير إيجابي معنوي على النمو الاقتصادي، حيث بلغت قيمة احتمالية تأثيرها
 ($0.0007 < 5\%$) ومعامل التأثير (IMPP = 0.438).
- الجباية العادية: تأثيرها إيجابي ومعنوي أيضاً، بقيمة احتمالية ($0.0012 < 5\%$) ومعامل تأثير
 (IMPV = 0.592)، مما يشير إلى دورها الأكبر مقارنة بالجباية البترولية.

التفسير الاقتصادي: من النتائج السابقة يمكن الوصول الى مايلي:

- الاعتماد على الجباية البترولية: يظل الاقتصاد الجزائري معتمداً بشكل كبير على الإيرادات البترولية، مما يجعله عرضة لتقلبات أسعار النفط العالمية.
- دور الجباية العادية: رغم تأثيرها الإيجابي، إلا أنها غير مستغلة بالشكل الكافي مقارنة بالإيرادات البترولية.
- معامل الارتباط: بلغت قيمته 0.96، مما يعكس علاقة قوية جداً بين الحصيلة الجبائية والنتائج المحلي الإجمالي.

مما يستدعي ضرورة الإصلاح الجبائي حيث أن دعم النمو الاقتصادي تعزيز الجباية العادية لضمان استدامة الموارد المالية للدولة وتقليل المخاطر المرتبطة بتقلبات أسعار النفط من خلال:

- توسيع القاعدة الضريبية.
- تحسين كفاءة التحصيل.
- مكافحة التهرب الضريبي.

5 خاتمة

توصلت هذه الدراسة الى أن الحصيلة الجبائية تساهم في تحقيق النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1993-2020، بالاعتماد الأكبر على الجباية البترولية كإيرادات اساسي كغطاء للحصيلة الجبائية، وبالرغم من الجهود المستحدثة من قبل الجزائر لمحاولة التنويع الاقتصادي بعد برنامج النمو الاقتصادي لسنة 2016 والتخلص من التبعية لقطاع المحروقات الا أن النتائج أثبتت عكس ذلك الى غاية سنة. وعليه يمكن القول أن الحصيلة الجبائية تساهم في دعم النمو الاقتصادي بالجزائر من خلال الاعتماد على إيرادات الجباية البترولية أكثر من الجباية العادية، و بما أن هذه الأخيرة تعتبر مورد متوجه نحو النفاذ وغير مستقر نتيجة أن تحصيله مرتبط بعوامل دولية من سعر البرميل الخام والصرف، وخضوعه أيضا لميكانيزمات السوق من طلب وعرض، فلا بد على الجزائر السعي للتنويع من مصدر إيراداتها والتخلص من التبعية للقطاع النفطي وترشيد اعتمادها للجباية العادية.

مما سبق يمكن استخلص النتائج التالية:

- النمو الاقتصادي يتأثر بالإيرادات الجبائية كمصدر أساسي بإيرادات الدولة؛
- تسهم إيرادات الجبائية البترولية بالحصصة الأكبر في تغطية إجمالي الإيرادات الجبائية وبالتالي فإنها تمثل الأكثر فعالية في تحقيق النمو الاقتصادي؛
- لا يوجد تنوع في مصادر الإيرادات الجبائية لتحقيق النمو الاقتصادي في الجزائر بالتالي فلازلت الجزائر تعاني من التبعية لقطات المحروقات كمصدر أساسي للإيرادات؛
- يتطلب تحقيق الاستقرار المالي والاقتصادي إصلاحات هيكلية عميقة في النظام الضريبي، تهدف إلى جعل الجبائية العادية أكثر كفاءة وقدرة على تغطية احتياجات الدولة دون الاعتماد المفرط على الموارد النفطية؛

ومن هنا يمكن تقديم بعض التوصيات الممكن أخذها بعين الاعتبار:

- الرقابة على النشاط غير الرسمي لما له من أثر في زيادة حدة التهرب والغش الضريبي وبالتالي خفض حصيله إيرادات الجبائية خاصة العادية منها لتوسع هذا النشاط بالجزائر؛
- رقمنة المعاملات باعتماد الدفع الإلكتروني والفترة لاقتضاء المعاملات مما يضمن الرقابة على كافة المعاملات وتوسيع دائرة التحصيل والحد من معاملات السوق الموازية؛
- التحصيل الجبري والتطبيق الفعلي للعقوبات القانونية والرهن للمكلفين غير الملتزمين بفرائضهم؛

6 قائمة المراجع

- الأمانة العامة للحكومة الجزائرية، (1993-2020)، الجريدة الرسمية الجزائرية، تاريخ الاسترداد 18-12-2024، من <https://www.joradp.dz/>.
- الديوان الوطني للإحصائيات، (2020-12-31)، الحوصلة الإحصائية 2020/1962، تاريخ الاسترداد 18-12-2024، من <https://www.ons.dz/spip.php?rubrique395>.
- المرسي السيد الحجازي. (2000). الاقتصاد العام. بيروت: الدار الجامعية.
- حميدة بوزيدة. (2007). جباية المؤسسات. الجلفة، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
- سعيد عبد العزيز عثمان. (1998). الاقتصاد العام. بيروت: الدار الجامعية.
- عبد الله الحرشي. (2012). تطبيق فنيات الضرائب في النظام الجبائي. عمان، الأردن.

- علي حاتم القريشي. (2017). *اقتصاديات التنمية*. بغداد: حوض الفرات/ النجف الأشرف.
- مُجد عباس محرز. (2008). *اقتصاديات الجبائية و الضرائب*. الجزائر: دار هومو.
- محي الدين حمدان. (2009). *حدود التنمية المستدامة في الاستجابة لتحديات الحاضر المستقبل*. الجزائر
- مجموعة البنك الدولي، (2023)، *مجموعة البنك الدولي/بيانات*، تاريخ الاسترداد 18-12-2024، من <https://data.albankaldawli.org/indicator/NY.GDP.MKTP.CN?end=2023&start=1960&view=chart>

7 ملاحق:

pib	Σ mp	%	impp	%	Impn	
1.17	323.1	59.9	193,6	40.1	129,5	1993
1.49	330,0	56.6	186,8	43.4	143,2	1994
1.99	537,5	56	301,0	44.0	236,5	1995
2.57	705,8	58.1	410,1	41.9	295,7	1996
2.78	749,6	55.4	415	44.6	334,6	1997
2.83	872,5	60.5	528	39.5	344.5	1998
3.42	860.1	65.8	480	44.2	380.1	1999
4.12	945,8	55	520	45.0	425,8	2000
4.23	1 143.4	64	732	36.0	411,4	2001
4.52	1 355,3	67.6	916,4	32.4	438,9	2002
5.25	1 312,6	63.7	836,7	36.3	475,9	2003
6.15	1 394.5	61.8	862.2	38.2	532.3	2004
7.56	1 495,9	60.1	899	39.9	596.9	2005
8.50	1 526,8	60.0	916	40.0	610.8	2006
9.35	1 649,1	59.0	973	41.0	676,1	2007
11	1 675,0	54.9	920,2	45.1	754,8	2008
9.97	2 549,5	63.9	1 628,5	36.1	921	2009

12	2 904,3	63.2	1 835,8	36.8	1 068,5	2010
14.6	2 796,9	52.6	1 472,4	47.4	1 324,5	2011
16.2	3 157,4	49.5	1 561,6	50.5	1 595,8	2012
16.7	3 447,3	46.9	1 615,9	53.1	1 831,4	2013
17.3	3 845,2	41.0	1 577,7	59.0	2 267,5	2014
16.7	4 188,1	41.1	1 722,4	58.9	2 465,7	2015
17.5	4 405,3	39.2	1 682,6	61.8	2 722,7	2016
18.9	5 045,5	43.6	2 200,1	56.4	2 845,4	2017
20.04	5 809,2	47.8	2 776,2	52.2	3 033,0	2018
20.05	5 755,9	47.2	2 714,5	52.8	3 041,4	2019
18.4	5 248,2	42.0	2 201,3	58.0	3 046,9	2020

المصدر: إعداد الباحثين باعتماد ما يلي:

(الديوان الوطني للإحصائيات، 2020)، (مجموعة البنك الدولي، 2023)، (الأمانة العامة للحكومة الجزائرية، 2020/1993)